قالت العرب

مَا أَنْعَمَكَ يَا طَيْرُ تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ وَلَيْسَ عَلَيْكَ حِسَابٌ، يَا لَيْتَنِى كُنْتَ مِثْلَكَ

عمر بن الخطاب

المشهد

العدد 309 - السنة الحادية عشرة ـ من 15 - 21 فبراير 2022 م. من 14 ـ 20 رجب 1443هـ

بيانات لـ 18 ألف حساب فى «كريدى سويس» لرجال من ذوى النفوذ توضح تجاهل الخطوط الحمراء

المصريون العشرة فى تسريبات «أسرار سويسرا»

الملك عبدالله الثانى وعبد الحليم خدام و محمد مخلوف والحلقة المحيطة بمبارك ضمن التسريبات

تعد قوائم عملاء البنوك السويسرية من بين أكثر الأسرار التى تخضع لحماية مشددة فى العالم، حيث تحمى هذه البنوك هويات بعض أغنى أغنياء الكوكب وتقدم أدلة حول كيفية قيامهم بتجميع ثرواتهم.

ويكشف تسريب غير عادى للبيانات من بنك Credit Suisse أحد البنوك الأكثر شهرة فى العالم، كيف يحتفظ البنك بمئات الملايين من الدولارات لرؤساء دول ومسؤولى مخابرات ورجال أعمال بينهم خاضعون للعقوبات ومتهمون بانتهاك حقوق الإنسان.

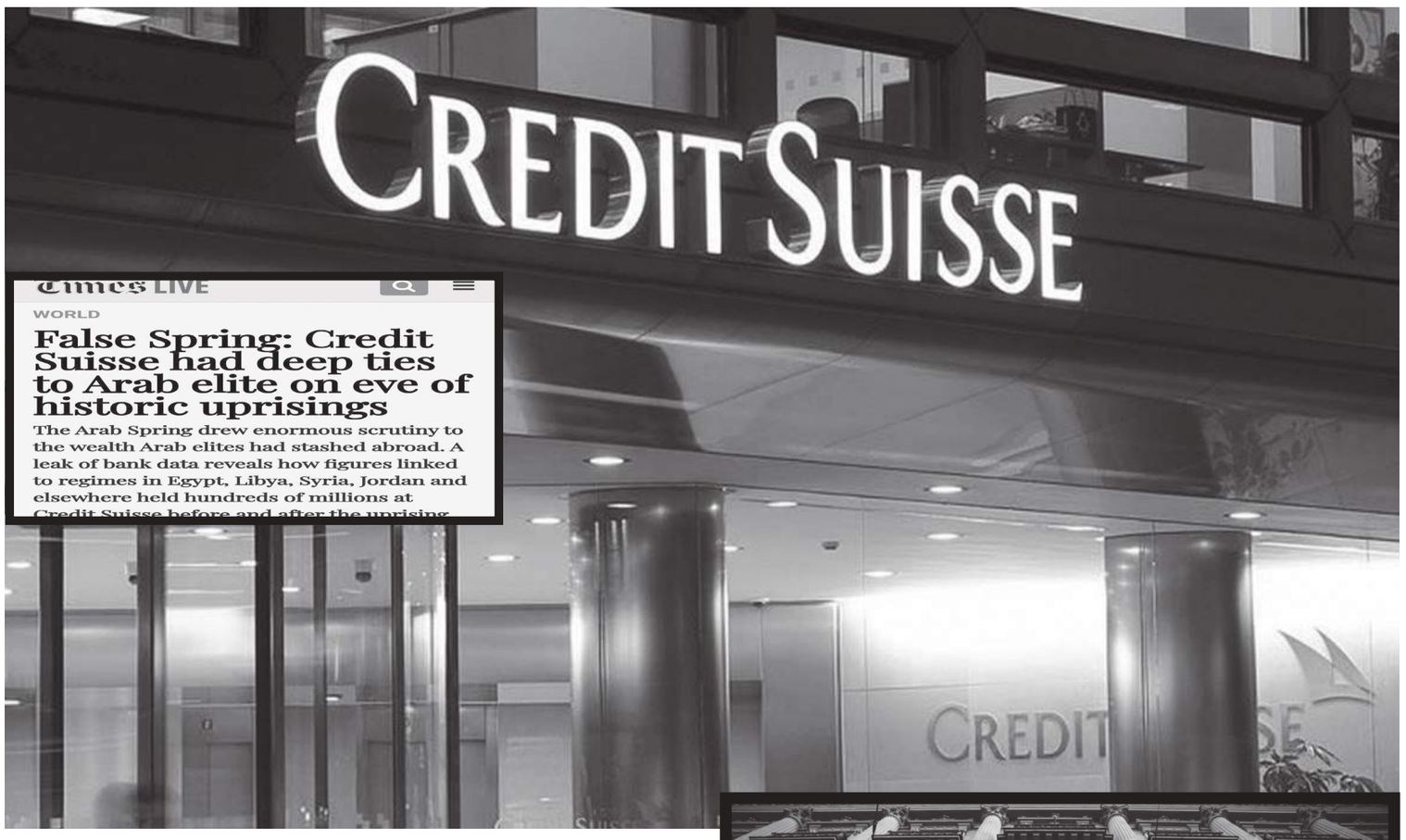

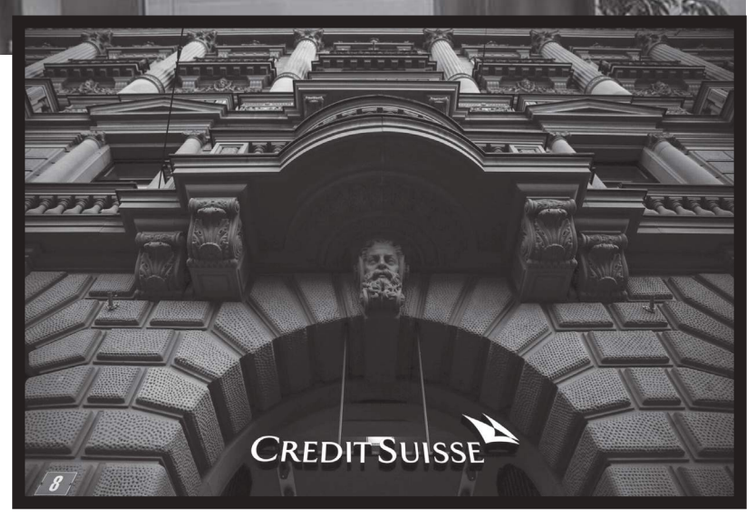

بدأت القصة حينما قام شخص يصف نفسه بـ "المبلغ عن المخالفات" بتسريب بيانات عن أكثر من ١٨٠٠٠ حساب مصرفي، تمتلك مجتمعة أكثر من ١٠٠ مليار دولار، إلى صحيفة Süddeutsche Zeitung الألمانية. ثم شاركت الصحيفة البيانات مع مجموعة صحفية غير ربحية، ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، و ٤٦ مؤسسة إخبارية أخرى حول العالم، بما فى ذلك النيويورك تايمز.

تغطى هذه البيانات الحسابات التى كانت مفتوحة من أربعينيات القرن الماضى وحتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، ولكنها لا تغطى العمليات الحالية للبنك.

ومن بين الأشخاص المدرجين فى قائمة حسابات كريدى سويس بملايين الدولارات، العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى وابنا الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك جمال وعلاء.

ومن بين أصحاب الحسابات الآخرين أبناء رئيس المخابرات الباكستانية الذى ساعد فى تحويل مليارات الدولارات من الولايات المتحدة ودول أخرى إلى المجاهدين فى أفغانستان خلال الثمانينيات، وكذلك المسؤولون الفنزويليون المتورطون فى فضيحة فساد طويلة الأمد.

ويظهر التسريب أن Credit Suisse فتح حسابات واستمر فى تقديم خدماته ليس فقط للأثرياء، ولكن أيضًا للأشخاص الذين كانت خلفياتهم الإشكالية واضحة لأى شخص يبحث عن أسمائهم من خلال محرك بحث.

ويقول دانييل ثيليسكلاف الرئيس السابق لوكالة مكافحة غسيل الأموال فى سويسرا، أن البنوك السويسرية واجهت منذ فترة طويلة حظرًا قانونيًا يمنعها من إيداع الأموال المرتبطة بنشاط إجرامي، لكنه قال إن القانون بشكل عام لم يتم تطبيقه.

لكن "كانديس صن" المتحدثة باسم البنك، أكدت فى بيان إن "بنك كريدى سويس يرفض بشدة المزاعم والاستنتاجات حول الممارسات التجارية المزعومة للبنك"، مشيرة أن العديد من الحسابات الواردة فى التسريب تعود إلى عقود من الزمن فى "وقت كانت فيه قوانين وممارسات وتوقعات المؤسسات المالية مختلفة تمامًا عما هى عليه الآن". وأوضحت صن أنه بينما لا يستطيع Credit Suisse التعليق على عملاء محددين، فقد تم بالفعل إغلاق العديد من الحسابات المحددة فى قاعدة البيانات المسربة.

وقالت: "من بين الحسابات النشطة المتبقية ، نشعر بالارتياح لأنه تم اتخاذ العناية الواجبة المناسبة والمراجعات والخطوات الأخرى المتعلقة بالرقابة ، بما فى ذلك إغلاق الحسابات المعلقة". وأضافت أن التسريب يبدو جزءا من "الجهود المتضافرة لتشويه سمعة البنك والسوق المالى السويسري، الذى شهد تغيرات كبيرة على مدى السنوات العديدة الماضية".

حلقة فى سلسلة تسريبات

ويأتى التسريب ضمن جملة تسريبات مرتبطة ومتلاحقة بدأت بأوراق بنما فى عام ٢٠١٦، وأوراق الجنة فى عام ٢٠١٧ والتى كشفت عن المعاملات المالية لسياسيين ومشاهير وعمالقة الشركات وقادة الأعمال ، ثم أوراق باندورا فى العام الماضي.

وهذه التسريبات سلطت جميعًا الضوء على الأعمال السرية للبنوك وشركات المحاماة ومقدمى الخدمات المالية الخارجية الذين يسمحون للأثرياء والمؤسسات – بما فى ذلك المتهمون بارتكاب جرائم – بنقل مبالغ ضخمة من المال ، إلى حد كبير خارج نطاق اختصاص جامعى الضرائب أو إنفاذ القانون. ومن المرجح أن يؤدى الإفصاح الجديد إلى تكثيف التدقيق القانونى والسياسى للقطاع المصرفى السويسرى ، وعلى وجه الخصوص ، Credit Suisse، ويعانى البنك بالفعل من الإطاحة المفاجئة لكبار مديريه التنفيذيين.

ومع قوانينها الصارمة المتعلقة بالسرية المصرفية، لطالما كانت سويسرا ملاذًا للأشخاص الذين يتطلعون إلى إخفاء الأموال.

ففى العقد الماضى جعل ذلك أكبر البنوك فى البلاد – خاصة العملاقين، كريدى سويس ويو بى إس – هدفًا للسلطات فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى التى تحاول التصدى للتهرب الضريبى وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم. وفى عام ٢٠١٤ أقر Credit Suisse بأنه مذنب فى التآمر لمساعدة الأمريكيين فى تقديم إقرارات ضريبية مزيفة ووافق على دفع غرامات وعقوبات وتعويضات بلغ مجموعها ٢,٦ مليار دولار.

كما دفع البنك بعد ثلاث سنوات، لوزارة العدل مبلغ ٥,٣ مليار دولار لتسوية مزاعم حول تسويقه للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

وفى الخريف الماضى ، وافق على دفع ٤٧٥ مليون دولار للسلطات الأمريكية والبريطانية لإنهاء التحقيق فى قضايا الرشوة فى موزمبيق.

أما خلال هذا الشهر ، فقد بدأت محاكمة فى سويسرا يتهم فيها كريدى سويس بالسماح لمهربى المخدرات بغسل ملايين اليورو من خلال البنك.

وتدرس وزارة العدل الأمريكية واللجنة المالية بمجلس الشيوخ أيضًا ما إذا كان المواطنون الأمريكيون يواصلون الاحتفاظ بحسابات غير معلن عنها فى البنك. فقد أخبر العديد من موظفى Credit Suisse السابقين المدعين الفيدراليين أواخر العام الماضى أن البنك استمر فى إخفاء مئات الملايين من الدولارات للعملاء بعد فترة طويلة من إقراره بالذنب فى عام ٢٠١٤، وفقًا لدعوى الإبلاغ عن المخالفات التى رفعها مسؤول سابق بالبنك ومحام العام الماضي، وموظفين سابقين آخرين.(وتم رفض الدعوى فى وقت لاحق بعد أن قالت وزارة العدل إنها "تهدد بالتدخل فى المناقشات الجارية مع Credit Suisse" حول التعامل مع الحسابات المصرفية السويسرية التى يحتفظ بها مواطنون أمريكيون).

أسرار سويسرا

أطلق الكونسورتيوم الإعلامى على آخر تسريب «أسرار سويسرا». فمن بين أكثر من ١٨٠٠٠ حساب مصرفى معني، يمتلك ما يقرب من ١٠٠ مواطن أمريكى حسابات، لكن لا توجد شخصيات عامة.

ومن بين أكبر الاكتشافات أن Credit Suisse استمر فى التعامل مع العملاء حتى بعد أن أبلغ مسؤولو البنك عن نشاط مشبوه يتعلق بأموالهم. فأحد أصحاب الحسابات كان نائب وزير الطاقة الفنزويلى السابق ، نيرفيس فيلالوبوس، وكان لدى الموظفين فى قسم الامتثال فى Credit Suisse سبب للقلق من التعامل معه.

وحصل البنك على تقرير فى عام ٢٠٠٨ من قبل شركة خارجية للعناية الواجبة يشرح بالتفصيل مزاعم الفساد المتعلقة بالسيد فيلالوبوس وشركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة ، Petróleos de Venezuela ، وفقًا لتقرير للشرطة الإسبانية حصل عليه الكونسورتيوم الإعلامي.

تظهر البيانات المصرفية المسربة أن Credit Suisse فتح حسابًا له مع ذلك فى عام ٢٠١١. الحساب ، الذى أغلق فى عام ٢٠١٣ ، كان يمتلك ما يصل إلى ١٠ ملايين دولار. لم يستجب محامو السيد فيلالوبوس ، الذى وجهت إليه وزارة العدل اتهامات جنائية فى عام ٢٠١٧ ، لطلبات التعليق.

أخيرًا ، كان هناك ٢٥ حسابًا فى Credit Suisse، تحتوى على ما مجموعه حوالى ٢٧٠ مليون دولار، مملوكة لأشخاص متهمين بالتورط فى مؤامرة واسعة النطاق تحيط بشركة النفط الفنزويلية. وظلت الحسابات مفتوحة بعد أن بدأت الفضيحة فى الظهور علنًا ، ولكن تم إغلاقها بحلول الوقت الذى تم فيه توجيه التهم الجنائية. كما أبقى البنك حسابات مفتوحة لرجل أعمال زيمبابوى عوقب من قبل السلطات الأمريكية والأوروبية لعلاقاته بحكومة رئيس البلاد منذ فترة طويلة ، روبرت موغابي. وظلت الحسابات مفتوحة لعدة أشهر بعد فرض العقوبات.

مسؤولون عرب

وتضمنت المعلومات المصرفية المسربة العديد من الحسابات المرتبطة بمسؤولين حكوميين فى جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، وتثير البيانات تساؤلات حول الكيفية التى راكم بها المسؤولون الحكوميون وأقاربهم ثروات طائلة فى منطقة ينتشر فيها الفساد.

كان نجلا الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك علاء وجمال مبارك، يمتلكان ستة حسابات فى نقاط مختلفة، أحدها فى عام ٢٠٠٣ بقيمة ١٩٦ مليون دولار.

وفى بيان تم إرساله لصحيفة نيويورك تايمز ، رفض محامو مبارك التعليق على حسابات محددة ، لكنهم قالوا إن الإيحاء بأن أيًا من أصول مبارك «ملوث بأى قانون غير قانونى أو نتيجة أى محاباة أو استخدام للتأثير» سيكون «لا أساس له من الصحة وتشهيرا». وقال البيان إن أى أصول يمتلكونها كانت من «أنشطتهم التجارية المهنية الناجحة».

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة الجارديان عن نفس القضية ، فقد امتدت علاقة الأخوين مبارك بالبنك لعقود ، مع فتح أول حساب مشترك من قبلهما فى عام ١٩٩٣. وبحلول عام ٢٠١٠ – العام الذى سبق الثورة الشعبية التى أطاحت بوالدهما – كان حساب يملكه علاء يمتلك ٢٣٢ مليون فرنك سويسرى (١٣٨ مليون جنيه إسترليني). لكن بعد انتفاضات الربيع العربى تغيرت حظوظهما ، وفى عام ٢٠١٥ حكمت محكمة مصرية على الإخوة ووالدهم بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الاختلاس والفساد. يقولون إن القضية كانت ذات دوافع سياسية ، لكن بعد استئناف فاشل دفع علاء وجمال ما يقدر بنحو ١٧,٦ مليون دولار للحكومة المصرية فى اتفاق تسوية لم يعترف بالذنب.

ويرفض محامو الأخوين مبارك أى تلميح إلى أنهم فاسدون ، قائلين إن حقوقهم انتهكت خلال القضية المصرية ، وأن ١٠ سنوات من التحقيقات الواسعة النطاق والمتداخلة فى أصولهم العالمية من قبل السلطات الأجنبية لم تكشف عن أى انتهاكات قانونية

بجانب ٦ حسابات لجمال وعلاء فإن كل الأسماء التى اكتشفت هى على صلة مباشرة بالرئيس الأسبق مبارك ومنها مجدى راسخ، والد زوجة علاء مبارك، ومحمود الجمال، والد زوجة جمال مبارك، وياسر الملواني: رئيس مجموعة (EFG-Hermes) آلتى كان جمال مبارك يمتلك فيها نسبة كبيرة ، إضافة إلى أحمد المغربى وزير الاسكان وابن عمه ياسين منصور وهشام طلعت مصطفى وأنس الفقى (٣ مليون فرنك سويسري).

وأشار التحقيق إلى أن بنك التسويات الدولية أبلغ فى سبتمبر ٢٠١١ عن تقدير لحجم الزيادة فى تدفقات الأموال من مصر والتى بلغت أكثر من ٦ مليار دولار، لم يكشف حتى الآن سوى عن جزء بسيط، وكان منها مبلغ ٣,٥ مليون يورو حولها حسين سالم فى ٢٤ و ٢٦ يناير ٢٠١١، مع بدء ثورة يناير وبلغ إجمالى حساب سالم١٠٤,٧ مليون فرنك سويسري

كما كان للملك الأردنى عبد الله الثانى ، أحد المسؤولين القلائل الذين ما زالوا فى السلطة ، ستة حسابات، بما فى ذلك حساب تجاوز رصيده ٢٢٤ مليون دولار. وقال الديوان الملكى الهاشمى الأردنى فى بيان إنه لم يكن هناك "سلوك غير قانونى أو غير لائق" فيما يتعلق بالحسابات المصرفية. وكان بهذه الحسابات أجزاء من ثروة الملك الخاصة، والتى استُخدمت فى النفقات الشخصية، ومشاريع ملكية لمساعدة الأردنيين وصيانة المقدسات الإسلامية فى القدس، التى هو وصيها.

كما أن كبار مسؤولى المخابرات وأبنائهم من عدة دول تعاونت مع الولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب لديهم أموال مخبأة فى بنك كريدى سويس. فبصفته رئيس وكالة المخابرات الباكستانية، ساعد الجنرال أختار عبد الرحمن خان فى تحويل مليارات الدولارات نقدًا ومساعدات أخرى من الولايات المتحدة ودول أخرى إلى المجاهدين فى أفغانستان لدعم قتالهم ضد الاتحاد السوفيتي. وفى عام ١٩٨٥ ، وهو نفس العام الذى دعا فيه الرئيس رونالد ريغان إلى مزيد من الرقابة على المساعدات المتجهة إلى أفغانستان، تم فتح حساب باسم ثلاثة من أبناء الجنرال خان. (لم يواجه الجنرال مطلقًا اتهامات بسرقة أموال المساعدات)، وبعد سنوات ، سينمو الحساب ليضم ٣,٧ مليون دولار ، كما تظهر السجلات المسربة. ولم يستجب اثنان من أبناء الجنرال ، أكبر وهارون خان، لطلبات للتعليق من مشروع التقرير. فى حين وصف الابن الثالث غازى خان فى رسالة نصية، المعلومات المتعلقة بالحسابات بأنها "غير صحيحة"، مضيفًا أن "المحتوى تخميني".

فى عام ٢٠٠٣ ، وهو العام الذى غزت فيه الولايات المتحدة العراق للإطاحة بصدام حسين، فتح سعد خير رئيس وكالة المخابرات الأردنية، حسابًا كان يضم فى النهاية ٢١,٦ مليون دولار. وتم إغلاق الحساب بعد وفاة السيد خير فى عام ٢٠٠٩، كما امتلك عبد الحليم خدام، نائب رئيس سوريا الأسبق حسابا سرى فى بنك كريدت سويس بمبلغ ٩٧,٤ مليون دولار، إضافة إلى حساب باسم محمد مخلوف خال رئيس سوريا الحالى بشار الأسد ، وفقا للجارديان.

وتم تقديم السجلات المسربة إلى Süddeutsche Zeitung الألمانية منذ أكثر من عام من قبل مخبر مجهول. ومن بين عشرات المؤسسات الإخبارية المتعاونة فى المشروع، لم يكن أى منها مقرًا فى سويسرا، حيث حظر قانون عام ٢٠١٥ الصحفيين من كتابة مقالات بناءً على بيانات مصرفية داخلية. وقال المبلغ عن المخالفات فى بيان لكونسورتيوم وسائل الإعلام إن قوانين السرية المصرفية السويسرية "غير أخلاقية". وأن "ذريعة حماية الخصوصية المالية هى مجرد ورقة توت تغطى الدور المخزى للبنوك السويسرية كمتعاونين مع المتهربين من الضرائب" على نحو ما قال المبلغون عن المخالفات.

ترجمة : هيباتيا موسى

عن الجارديان ، ونيويورك تايمز